

الهدف ٩: إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
الغاية ٩-٣: زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان
النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق
المؤشر ٩-٣-٢: نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

المفاهيم والتعاريف^١

التعريف:

المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم، في إطار أهداف التنمية المستدامة تسمى أيضاً " **الصناعات الصغيرة الحجم** "، المحددة هنا لغرض جمع البيانات الإحصائية وتجميعها، وهي تشير إلى الوحدات الإحصائية، كالشركات عموماً، العاملة في إنتاج السلع والخدمات للسوق دون فئة حجم محددة.

يظهر هذا المؤشر عدد " الصناعات الصغيرة الحجم " التي لها خط ائتمان نشط أو قرض من مؤسسة مالية في السنة المرجعية بالنسبة المئوية إلى إجمالي عدد هذه المؤسسات.

الأساس المنطقي:

تصنف المشاريع الصناعية على أنها صغيرة مقارنة بالكبيرة أو المتوسطة بسبب طبيعتها المتميزة للتنظيم الاقتصادي، والقدرة الإنتاجية، وحجم الاستثمار وغيرها من الخصائص الاقتصادية. يمكن تشغيل "الصناعات الصغيرة الحجم" مع كمية صغيرة من رأس المال والعمالة غير الماهرة نسبياً واستخدام المواد المحلية. وعلى الرغم من مساهمتها الصغيرة في إجمالي الإنتاج الصناعي، إلا أن دورها في خلق فرص العمل، وخاصة في البلدان النامية معترف بكونه دور ملحوظ، حيث يرتفع نطاق امتصاص فائض القوة العاملة من القطاعات التقليدية مثل الزراعة أو صيد الأسماك بشكل كبير. كما أن " الصناعات الصغيرة الحجم " قادرة على تلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية الأساسية مثل الأغذية والملابس والأثاث، إلخ وبالتالي، تلعب "الصناعات الصغيرة الحجم" دوراً مهماً في الاقتصاد. ومع ذلك، فإن الوصول إلى الخدمات المالية محدود للغاية، لا سيما في البلدان النامية. من أجل تحسين مهارة العمال والتكنولوجيا في الإنتاج، تحتاج المؤسسات الصناعية الصغيرة الحجم إلى دعم مالي على شكل قروض تفضيلية، أو ائتمان وما إلى ذلك. يوضح هذا المؤشر مدى انتشار المؤسسات المالية في خدمة " الصناعات الصغيرة الحجم ". يعكس هذا المؤشر، إلى جانب المؤشر ٩-٣-١ من أهداف التنمية المستدامة، الرسالة الرئيسية للغاية ٩-٣ التي تشجع على زيادة وصول " الصناعات الصغيرة الحجم " إلى الخدمات المالية.

^١ قد يكون البعض من النص الخاص بالمفاهيم والتعريف مطابقاً للبيانات الوصفية المقدمة للمؤشرات ٩-٣-١.

المفاهيم:

يتم تحديد المشروع بحسب التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨ (IRIS ٢٠٠٨) (الأمم المتحدة، ٢٠١١) ١ بأنه أصغر وحدة قانونية تشكل وحدة تنظيمية تنتج السلع أو الخدمات. المشروع هو الوحدة الإحصائية الأساسية التي يتم فيها الاحتفاظ بجميع المعلومات المتعلقة بأنشطتها الإنتاجية وتحولاتها، بما في ذلك الحسابات المالية وحسابات الميزانية. كما يستخدم أيضاً لتصنيف القطاع المؤسسي في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

يتم تعريف المؤسسة كمشروع أو جزء من المشاريع التي تقع في مكان واحد والتي لا يتم تنفيذ سوى نشاط إنتاجي واحد فيها أو تلك التي يشكل النشاط الإنتاجي الرئيس فيها معظم القيمة المضافة. يمكن تعريف المؤسسة بشكل مثالي على أنها وحدة اقتصادية تشترك، تحت ملكية أو سيطرة واحدة، في إطار كيان قانوني واحد، في نشاط واحد، أو في الغالب، نوع واحد من النشاط الاقتصادي في موقع مادي واحد، على سبيل المثال المناجم والمصانع وورش العمل. ينطبق هذا المفهوم المثالي للمؤسسة على العديد من المواقف المصادفة في الاستفسارات الصناعية، وخاصة في مجال الصناعة التحويلية.

على الرغم من أن تعريف المؤسسة يسمح بإمكانية وجود نشاط ثانوي واحد أو أكثر فيها، إلا أن حجمها يجب أن يكون صغيراً مقارنة بحجم النشاط الرئيس. إذا كان النشاط الثانوي داخل المؤسسة بنفس أهمية النشاط الرئيس، أو يكاد يكون مهمًا، فعندئذ تكون الوحدة أشبه بوحدة محلية. يجب تقسيمها بحيث يتم التعامل مع النشاط الثانوي على أنه يحدث داخل مؤسسة منفصلة عن المؤسسة التي يقع فيها النشاط الرئيس.

في حالة معظم الشركات التجارية الصغيرة الحجم، فإن المشروع والمؤسسة سيكونان متطابقين. بعض المشاريع كبيرة ومعقدة مع أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية المصطلح بها في مواقع مختلفة. يجب تقسيم مثل هذه المشروعات إلى مؤسسة أو أكثر، شريطة أن يتم تحديد وحدات إنتاج أصغر وأكثر تجانساً بحيث يمكن تجميع بيانات الإنتاج بشكل أكثر اضطلاعاً.

بحسب التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨ (IRIS ٢٠٠٨) (الأمم المتحدة، ٢٠١١)، النشاط الاقتصادي هو عملية، أي هو مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها كيان معين يستخدم العمالة ورأس المال والسلع والخدمات لإنتاج منتجات محددة (السلع والخدمات). بشكل عام، تعكس الإحصاءات الصناعية الخصائص والأنشطة الاقتصادية للوحدات المنخرطة في فئة من الأنشطة الصناعية المحددة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنتيخ ٤ (ISIC Rev.4) (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨) أو التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنتيخ ٣-١ (ISIC Rev. 3) (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢).

يُعرّف إجمالي عدد الأشخاص العاملين بأنه إجمالي عدد الأشخاص الذين يعملون في الوحدة الإحصائية أو لصالحها، سواء بدوام كامل أو بدوام جزئي، بما في ذلك:

- أصحاب العمل
- شركاء العمل النشطين
- أفراد الاسرة العاملون من دون أجر
- الموظفون لقاء أجر (لمزيد من التفاصيل، انظر الأمم المتحدة، ٢٠١١).

يجب تحديد حجم الوحدة الإحصائية بناءً على الوظيفة بشكل أساسي من حيث متوسط عدد الأشخاص العاملين في تلك الوحدة خلال الفترة المرجعية. إذا كان متوسط عدد الأشخاص العاملين غير متوفر، يمكن استخدام العدد الإجمالي للأشخاص العاملين في فترة واحدة كمعيار للحجم. يجب أن يتكون تصنيف الحجم من الفئات التالية لمتوسط عدد الأشخاص العاملين: ١-٩، ١٠-١٩، ٢٠-٤٩، ٥٠-٢٤٩، ٢٥٠ وأكثر. يجب اعتبار هذا كأدنى تقسيم من النطاق الكلي؛ ويجب تطوير تصنيفات أكثر تفصيلاً، عند الاقتضاء، في هذا الإطار.

القرض هو أداة مالية تحصل عندما يقرض دائن ما المال مباشرة إلى المدين ويتلقى مستنداً غير قابل للتفاوض كدليل على الأصول. تشمل هذه الفئة السحب على المكشوف، قروض الرهن العقاري، والقروض لتمويل الائتمان التجاري والسلف، واتفاقيات إعادة الشراء، الأصول والالتزامات المالية والنقدية التي تم إنشاؤها بواسطة الإيجار التمويلي، والمطالبات أو الالتزامات لصندوق النقد الدولي (IMF) على شكل قروض. الائتمان التجاري والسلف والحسابات المماثلة المدفوعة والمتلقاة ليست بقروض. يجب إعادة تصنيف القروض التي أصبحت قابلة للتسويق في الأسواق الثانوية تحت فئة سندات الدين. ومع ذلك، إذا ما تم التداول بها فقط من الحين للآخر، فلا يتم حينها إعادة تصنيف القرض تحت سندات الدين (صندوق النقد الدولي، ٢٠١١).

توفر خطوط الائتمان والالتزام بالقروض ضماناً بأن الأموال غير المسحوبة ستكون متاحة في المستقبل، ولكن من دون أي التزام أو أصول مالية موجودة حتى يتم توفير هذه الأموال فعلياً. تعتبر خطوط الائتمان غير المسحوبة والتزامات القروض غير المصروفة من الالتزامات الطارئة للمؤسسات المصدرة -عموماً البنوك (صندوق النقد الدولي، ٢٠١١). يشير القرض أو خط الائتمان إلى المؤسسات المالية المنظمة.

التعليقات والقيود:

يتمثل القيد الرئيس للبيانات الوطنية الحالية في اختلاف فئات الحجم حسب البلد مما يشير إلى أنه يتم الحصول على البيانات من مجموعات مستهدفة مختلفة. فبيانات أي بلد غير قابلة للمقارنة مع بيانات بلد آخر.

يرتبط تعريف فئة الحجم في العديد من البلدان بالإطار القانوني والسياسي للبلد. وله آثار على إجراءات التسجيل والضرائب والإعفاءات المختلفة التي تهدف إلى تعزيز "الصناعات الصغيرة الحجم". لذلك، قد توافق الدول على فئة حجم مشترك لأغراض التجميع. في هذا السياق، تقترح اليونيدو أن تقوم جميع البلدان بتجميع بيانات العمالة والقيمة المضافة بحسب فئة الحجم من "الصناعات الصغيرة الحجم" كما هو الحال مع أقل من ٢٠ شخصاً مستخدمين. من هذه البيانات، يمكن الحصول على بيانات قابلة للمقارنة دولياً عن مجموع حصة "الصناعات الصغيرة الحجم".

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يتم احتساب نسبة "الصناعات الصغيرة الحجم" ذات قرض أو خط ائتمان على أنها عدد "الصناعات الصغيرة الحجم" التي لها خط ائتمان نشط أو قرض من مؤسسة مالية في السنة المرجعية بالنسبة المئوية إلى إجمالي عدد هذه المؤسسات:

عدد الصناعات الصغيرة الحجم ذات قرض أو خط ائتمان * ١٠٠ مجموع عدد الصناعات الصغيرة الحجم

مصادر البيانات

الوصف:

تم جمع البيانات من مسوح مؤسسة البنك الدولي كدراسة رائدة حول هذا المؤشر، إلا أن المصدر المفضل للبيانات هو مكاتب الإحصاءات الوطنية.

عملية الجمع:

يعد المسح الخاص بالمشاريع الذي أجراه البنك الدولي أحد المصادر الرئيسية لبيانات هذا المؤشر المتوفرة حالياً والذي يغطي القطاع الرسمي ويحتوي فقط على بيانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فقط (مع ٥ موظفين أو أكثر). في بعض البلدان، تُجرى المسوح الإضافية، بما في ذلك تلك غير الرسمية للمشاريع غير المسجلة / أو المسوح الصغرى للمشاريع المسجلة التي يقل عدد موظفيها عن خمسة موظفين، على مستوى البلد.

يعتمد مسح المشاريع على عينة تمثيلية من الشركات التي يديرها القطاع الخاص. وتغطي المسوح مجموعة واسعة من موضوعات بيئة الأعمال بما في ذلك الوصول إلى التمويل والفساد والبنية التحتية والجريمة والمنافسة ومقاييس الأداء. منذ عام ٢٠٠٢، قام البنك الدولي بجمع هذه البيانات من مقابلات وجهاً لوجه مع كبار المدراء وأصحاب الأعمال في أكثر من ١٣٠،٠٠٠ شركة في ١٣٥ اقتصاداً.

وقد أُجري المسح منذ عام ٢٠٠٢ من قبل وحدات مختلفة داخل البنك الدولي. منذ عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، تم تركيز معظم جهود جمع البيانات داخل وحدة تحليل المشاريع. البيانات من عام ٢٠٠٦ فصاعداً قابلة للمقارنة عبر البلدان. تتوفر مجموعات بيانات البلد الفردية الخام، ومجموعات البيانات المجمعة (عبر البلدان والسنوات)، ومجموعات بيانات اللوحة، وجميع وثائق الاستبيان ذات الصلة بشكل عام على موقع الويب الخاص بمسح المشاريع.

يستخدم المؤشر صيغة النسبة المئوية البسيطة، حيث تمثل الأوزان أوزان أخذ العينات. وتمثل طبقات المسوح الخاصة بالمشاريع حجم الشركة وقطاع الأعمال والمنطقة الجغرافية داخل البلد. وهي توفر مؤشرات تغطي أنشطة التصنيع والخدمات. يمكن استخراج نسبة "الصناعات الصغيرة الحجم" مع قرض أو خط ائتمان للتصنيع فقط من البيانات الدقيقة.

تصنف المشاريع على أنها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم على أساس عدد الموظفين على النحو التالي:

حجم المشروع	عدد الموظفين
صغيرة	من ٥ إلى ١٩
متوسطة	من ٢٠ إلى ٩٩

يعرّف المسح أيضًا المشروع الذي تملكه أنثى كمشروع له مالكة واحدة على الأقل، ويتم قياس الإدارة النسائية بناءً على ما إذا كان المدير الأعلى هو امرأة.

توافر البيانات

الوصف:

تم جمع البيانات لحوالي ١٣٠ اقتصاد.

السلاسل الزمنية:

يتم تنفيذ المسوح كل عام في حوالي ٢٠ دولة. يتم جمع البيانات على أساس وتيرة كل ٤ سنوات.

الجهات المزودة بالبيانات

مسوح البنك الدولي الخاصة بالمشروعات.

الجهات المجمعّة للبيانات

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

المراجع

صندوق النقد الدولي. (٢٠١١). إحصاءات ديون القطاع العام: دليل المجمعين والمستخدمين. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

<http://www.tffs.org/pdf/method/2013/psds2013.pdf>

الأمم المتحدة. (٢٠٠٢). التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤ (ISIC Rev.4). نيويورك: الأمم المتحدة.

https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm_4rev4e.pdf

الأمم المتحدة. (٢٠٠٨). التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣-١ (ISIC Rev.4). نيويورك: الأمم المتحدة.

https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/seriesm_4rev3_1e.pdf

الأمم المتحدة. (٢٠١١). التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠٠٨ (IRIS ٢٠٠٨) ، نيويورك: الأمم المتحدة.

<http://dx.doi.org/10.18356/677c08dd-en>

مسوح البنك الدولي الخاصة بالمشروعات. ٢٠١٧. المنهجية.

<http://www.enterprisesurveys.org/methodology>